

آليات الاستدلال في السؤال والجواب: دراسة في كتاب "الهوامل والشوامل" للتوحيدي ومسكويه

عبد الله عبد العزيز السلطان

قسم اللغة العربية وآدابها/ كلية الآداب/ جامعة الملك فيصل/ المملكة العربية السعودية

alsultanab@hotmail.com

تاريخ نشر البحث: 16 / 6 / 2022

تاريخ قبول النشر: 5 / 4 / 2022

تاريخ استلام البحث: 21 / 3 / 2022

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى معالجة طرق الاستدلال وآلياته التي يستخدمها المخاطب في توضيح مقاصده؛ إذ يرصد كيفية استدلال المعاني المقصودة غير المباشرة بواسطة المعاني المباشرة. ويستمد هذا البحث أهميته من معالجة نماذج من مدونة تراثية تتمحور موضوعاتها وقضاياها في صورة السؤال والجواب من كتاب: الهوامل والشوامل للتوحيدي ومسكويه. ويسعى إلى تحليل آليات الاستدلال بالسؤال والجواب، وإلى أي مدى يسهم الاستدلال في تحقيق مقاصد التوحيدي في سؤالاته، ومقاصد مسكويه في أجوبته، عبر تحليل الإستراتيجيات التي اتخذها السائل والمجيب لتحقيق مقاصدهما، معتمدين على تقنيات الاستدلال المباشر تارة، والاستدلال غير المباشر تارة أخرى باستثمار كفاءات تواصلية احتوتها المدونة، هذه الكفاءات تنوعت في اعتمادها على اللغة وأدواتها، وعلى فهم القصد والكشف عن ضمنية السؤال والجواب.

الكلمات الدالة: السؤال والجواب، آليات الاستدلال، إستراتيجيات الاستدلال، الخطاب.

Inference Mechanisms in the Question and Answer: A Study in "Al-Hawamil wa Al-Shawamil" Book by Al-Tawhidi and Miskawayeh

Abdullah bin Abdul Aziz Al Sultan

Department of Arabic Language and Literature/College of Arts/King Faisal University/Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This research aims to address the methods and mechanisms of inference that the addressee uses to clarify his intentions. It monitors how the indirect intended meanings are inferred by direct meanings. This research derives its importance from dealing with examples of a heritage blog whose topics and issues are centered in the form of a question and answer from the book: Al-Hawamil and Al-Shawamil of Al-Tawhidi and Miskawayeh. It seeks to analyze the mechanisms of inference by question and answer, and to what extent inference contributes to achieving the objectives of Al-Tawhidi in his questions, and the objectives

of Miskawayeh in his answers, by analyzing the strategies taken by the questioner and the respondent to achieve their purposes, relying on techniques of direct inference at times, and indirect inference at other times by investing competencies Communicative contained in the Code, these competencies varied in their dependence on language and its tools, on understanding the intent and revealing the implicit question and answer.

Keywords: Question and Answer, Inference mechanisms, Inference strategies, Discourse.

1. مقدمة

يتضمن الخطاب الطبيعي عديداً من العلاقات الحجاجية التي تبنى وفق أنساق منطقية، ويمثل الاستدلال أحد هذه الأنساق التي يعتمد عليها الخطاب في صورة متواليات من الأقوال والجمل بعضها بمثابة الحجج، وبعضها الآخر بمثابة النتائج التي تستنتج منها. ويستخدم الخطاب طرقاً استدلالية في توضيح مقاصده وبيان مآربه بصورة آلية ذهنية ينتقل بها من معلومات سابقة إلى طلب معلومات جديدة، وينطلق من معانٍ مباشرة إلى معانٍ مقصودة غير مباشرة. وانطلاقاً من أهمية الاستدلال في الخطاب وتوظيفه في النصوص التراثية يهدف هذا البحث إلى تحليل آليات الاستدلال بالسؤال والجواب في نماذج من كتاب: الهوامل والشوامل لأبي حيان التوحيدي وابن مسكويه. ويوضح طرق الاستدلال ومقاصد الخطاب، ثم كيف أسهم الاستدلال في تحقيق النتائج المعرفي لأسئلة التوحيدي وإجابات مسكويه؟، وما هي الآليات التي يكشف بها عما في الاستدلال بالسؤال والجواب من تبيان للفرق بين التصور القضوي والتصور التخاطبي للخطاب؟. وسنحاول في هذا البحث الإجابة عن هذه الإشكالات عبر آليات طرح السؤال وطرق الاستدلال عليه. وآليات طرح الجواب وطرق الاستدلال عليه عبر نماذج من المسائل المطروحة في المدونة نعد إلى تفكيكها وإعادة تركيبها وفق ما تقتضيه طرق التحليل لتبيان الإستراتيجيات المعتمدة في طرح السؤال وعلاقتها بالرد عن طريق الأجوبة وما تخفيه من قضايا معرفية.

2. آليات طرح السؤال والجواب وطرق الاستدلال عليه

إنَّ الاستدلال عملية مرتبطة بعمليات ذهنية يشترك في حصولها المخاطب والمخاطب أثناء عملية التواصل؛ حيث يحمل خطاب المخاطب دلائل يستدل بها المخاطب على المعنى المراد؛ لأن الأمر يتعلق في ذلك بمفهوم الاستلزام التخاطبي الذي يستلزم فيه المخاطب معنى مباشراً أو غير مباشر من كلام المخاطب وفق ما يقتضيه المقام. والاستفهام فعل توجيهي يتميز عن غيره من الأفعال التوجيهية بأنه يفرض على المخاطب الإجابة عنه؛ لذا يستعمله المتكلم للسيطرة على مجريات الأحداث، بل للسيطرة على ذهن المرسل إليه، وتسيير الخطاب تجاه ما يريده المرسل، لا حسب ما يريده الآخرون" [1:ص352]. لذلك نجد أنَّ "عمل الاستدلال الذي هو عمل لغوي يستلزم إنتاج قول ما، وتعريفه عند انسكوب ودكرو: يقوم القائل (م) الذي يقول القول (ق) بعمل استدلال إذا أحال -في الوقت الذي يقول فيه (ق)- على حدث (س) معيَّن يقدمه على أنه نقطة انطلاق لاستنتاج يؤدي إلى عملية قول (ق)" [2:ص361]. فمن ذلك نجد أنَّ سؤالات التوحيدي وجوابات مسكويه تنتج استدلالات تسهم في

تأويل المقاصد الضمنية التي تتوزع بين الإنتاج والفهم ضمن إطار الدلالة والتداولية، وفي ذلك كشف عن ملفوظات الخطاب الحوارية، خاصة أن "الاستدلال عملية قد تطلق على كل قضية مضمرة نستطيع استخراجها من ملفوظ ما، واستنباطها من محتواه الحرفي" [3:ص151].

1-2. آليات طرح السؤال: ويعتمد التوحيدي في طرح أسئلته على آليات تمثل إستراتيجيات خطابية توجه القارئ إلى مراده منها، وتتوزع هذه الآليات بتنوع الإستراتيجيات والقصد منها؛ إذ يعد السؤال مسلكاً من مسالك طلب المعرفة والحصول على المعلومة، ويلجأ إليه المتكلم للاستفسار أو للتوضيح أو لتوليد معلومة من متكلم أو نص وتتطلب هذه العمليات أنواعاً من الأسئلة ترتبط بإستراتيجيات خطابية يتبعها السائل ليتمكن من الحصول على مراده، ومن بين هذه الإستراتيجيات نجد الاستدلال بنوعيه المباشر وغير المباشر.

1-1-2. الاستدلال المباشر: يدل المعنى الصريح بالاستدلال المباشر على المحتوى القضوي الذي يفيد السؤال باستخدام آليات معينة تساعد على تبين الحجة وبلوغ الغاية، وهذا ما نتبينه من بعض المسائل التي طرحها التوحيدي في كتابه:

1. المسألة (1): يطرح التوحيدي مسألة لغوية، تتمثل في البدء بالاستفهام بالأداة (ما) متبوعاً بالجملة الإنشائية التي يستفهم فيها عن الفرق بين العجلة والسرعة، متخذاً من هذه العبارة قضية دار حولها حوار يتعلق بمسألة لغوية يتعرض فيها إلى الفروق بين الألفاظ ومسألة ترادفها، من ذلك الألفاظ الآتية: سُرٌّ وفَرِحَ، وأشِرَ ومَرِحَ [4:ص23] مستخدماً الاستفهام بـ(ما) وبـ(هل)، حيث تدل أداة الاستفهام (ما) على مضمون القضية المصرح بها، وتدل (هل) على الحصول على إجابة تقتضي المعرفة أو عدمها.

وقد ساقته هذه الأسئلة إلى طرح الحديث عن مسألة شائكة في الدرس اللغوي العربي القديم، وهي مسألة الترادف التي أثارت خلافات بين اللغويين، وكأن في هذه الأسئلة ضرباً من الاستدلال المنطقي الذي يقوم على المعادلة بين دلالة الألفاظ المعجمية المختارة وسؤاله عن ترادف معناها، مقدماً مجموعة من الألفاظ التي يربط بينها حقل دلالي واحد فيه من السمات الدلالية المتشابهة، ويدلل عن طريق طرح السؤال بأن لا ترادف بينها، وذلك عبر حث القارئ بصفة عامة ومسكويه بصفة خاصة على القبول بهذه النتيجة، قصد إقناعه بأن هذه المسألة تمثل إشكالاً لا يمكن البت فيه عبر اللغة، ومن هنا يدعو إلى البحث عن آليات استدلالية أخرى تقوم على المنطق وإثبات الحجة، مستخدماً لهذا الغرض مجموعة من الأفعال المتقاربة في المعنى الموهمة بالترادف، معتمداً على سؤال إشكالي قدم به حجة للقارئ، ثم أردفه بسؤال (هل) الذي يدل صراحةً على حيرة يريد استنثارها في ذهن مسكويه والقارئ عموماً.

وليقتنع متلقيه أن الترادف بين الألفاظ غير موجود استخدم لذلك الآليات الآتية:

- (1) اعتمد على مقدمة منطقية ذكر فيها القضية المطروحة (الترادف)، مستخدماً السلم الحجاجي مولداً منه علاقة منطقية بين القضايا الفرعية الأخرى، المتمثلة في وجوب الترادف أو عدمه، مستخدماً السؤال الآتي: "هل يجب أن يكون بين كل لفظتين - إذا تواقعتا على معنى، وتعاورتا غرضاً - فرق؟" [4:ص23].
- (2) تحليل المقدمة: "لأنك تقول: ... [4:ص23]؛ حيث يعلل قولاً مفترضاً يستدل به على حجته الآتية في سرد مفردات متقاربة المعاني.
- (3) الاستدلال بالروابط الحجاجية في استعماله استفهاماً معطوفاً على استفهام: "ما الفرق...، وهل يجب...، وهل يشتمل السرور والحبور، والبهجة والغبطة، والفكّه، والجدل والفرح، والارتياح، والنّجّ على معنى واحد أو على معانٍ مختلفة؟" [4:ص23]، وغايته إدخال سؤال في سؤال؛ كي يستنفذ الطاقة المعرفية لدى مخاطبه مسكويه.
- (4) الاستدلال بالحجاج التوجيهي؛ حيث تبرز ذاتية المستدل؛ فينشغل بأقواله ومقاصده وأفعاله انشغالاً لا يجعله يهتم بتلقي المخاطب لها ورد فعله عليها، مما ينسبه الجانب العلاقي من الاستدلال الذي يصله بالمخاطب [5:ص227]. وهذا أمر واضح في انشغال التوحيدي في الاستدلال بحجته ورأيه في (الترادف)؛ فهو يستعمل الوسيلة اللغوية في الإستراتيجية التوجيهية [1:ص344] في اللفظ الدال على الأمر (يجب)، واتباع الاستفهام بالشرط "فإن كان بين كل نظيرين من ذلك فرق يفصل معنى من معنى ويفرّ مراداً من مراد ... [4:ص23]؛ حيث يسهم الشرط في تحديد مجال الاستفهام وحصره في قضية محددة.
- (5) الاستدلال بالروابط الإحالية لتأكيد حجته وبيان رأيه؛ فيحيل التوحيدي على مقدمة المسألة بالرابطين الاستدلاليين (وعلى هذا، وما هو ذا قد تقدم أنفاً)؛ حيث يقول: "وعلى هذا فما الفرق بين الغرض والمعنى والمراد، وما هو ذا قد تقدّم أنفاً؟" [4:ص24]؛ فالروابط "هي أحد المؤشرات الحجاجية التي تسند معنى من المعاني إلى القولات التي يتلفظ بها المتكلم، وبها يوجه دفة الحجاج بداية ونهاية، افتتاحاً واختتاماً" [6:ص101].
- (6) يختم التوحيدي مسألته بسؤاله التهامي المعتمد على حجة شبه منطقية قائمة على العلاقة التبادلية في "معالجة وضعيتين إحداها بسبيل من الأخرى معالجة واحدة" [7:ص328]؛ ويقابل التوحيدي بين وضعيتين متعاكستين أثناء حجاجه؛ فيقارن بين (نطق) وعكسها (سكت)، ويوازئها باللبس بين (نطق) و(تكلم)، و(سكت) و(صمت)؛ فيقول: "وما الذي أوضح الفرق بين نطق وسكت، وألبس الفرق بين نطق وتكلم، وبين سكت وصمت؟" [4:ص24]؛ فالناتج من هذه الكمية من التبادلات هو التحكم في مسار الإجابة، وتحديد اختيارات المتلقي.
2. المسألة (4): تبرز في هذه المسألة عدة قضايا حرص التوحيدي على اختبار مسكويه بها؛ فهو يراكم الأسئلة ويكدسها، وينشئ سؤالاً تالياً من سؤال سابق، فيبدأ بالاستفهام عن سبب التواصي بالزهد في الدنيا، وينقل منه إلى الفرق بين العلة والسبب، ثم الفرق بين عدة ألفاظ، هي: الزمان والمكان، والوقت والزمان، والدهر والحين. ويحيل إلى تلك المسائل بالمشير (هذا)، واصفاً إياها بأنها "هذا -أيديك الله- فنّ ينشف الريق، ويضرع الخد، ويجيش النفس، ويقيّ المبطان، ويفضح المدعي، ويبعث على الاعتراف بالتقصير والعجز"

[4:ص43]، ويؤكد على أنَّ الإجابة عن تلك الأسئلة مستحيلة، بل إن العجز عن الإجابة دليل على توحيد الله المحيط بالغوامض والحقائق.

وهذه آلية حجاجية شبه منطقية يقوم فيها المتكلم بـ "فحص التشابهات، أو الاختلافات في الوقت نفسه" [8:ص131]، لا سيما أن التوحيدي استعان بالاستدلال على حججه بالمقصود من الاستثناء في قوله تعالى: (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) [البقرة:255]، واستثمره في التأكيد على أنَّ ما أورده من تساؤلات سابقة إنما هو من "أنَّ العلم بحر، وفانت الناس منه أكثر من مدرّكه، ومجهوله أضعاف معلومه، وظنه أكثر من يقينه، والخافي عليه أكثر من البادي، وما يتوهمه فوق ما يتحققه" [4:ص43]، وفي ذكر التوحيدي للآلية الكريمة تقوية لحضور حجته، وتقوية لدرجة التصديق بمقالته.

3. المسألة (6): يقدم التوحيدي مسألة طبيعية، يبدؤها باسم الاستفهام (ما)، وهو لطلب حصول تصور [9:ص310] جنس السبب المسبب لظاهرة طَبَعِيَّة هي اشتياق الإنسان إلى ما مضى من عمره، وحينه إلى ذلك كحنين الإبل، وبكاء المتململ، فيطول فكره بتخيل واسترجاع ما سلف. ويستشهد على ذلك بأبيات تبين محتوى مسألته، ويدلل بها على فكرته. ثم يسترسل التوحيدي في توضيح صفة هذا العارض، وأنَّ تفسيره وشرحه يحتاجان إلى صبرٍ وحكمة. ويستخدم لذلك الآليات الآتية:

(1) الاستدلال بأداة الاستفهام (ما) التي تدل على طلب التصور لقضية طَبَعِيَّة يحتاج تفسيرها فحصاً طويلاً، وعلماً رصيناً، "ما السبب في اشتياق الإنسان إلى ما مضى من عمره؟" [4:ص54]، وفي ذلك إبراز للإستراتيجية الحجاجية التي تسيطر على سؤالات التوحيدي؛ فالتوجيه - حسب ديكر - هو لبُّ الحجاج، والاستفهام أهم مظاهر الحجاج [10:ص427].

(2) الاستدلال بالرابط الحجاجي (حتى) الذي يدل على أنَّ ما بعدها حجة أقوى من سابقتها [11:ص71-72]، يقول: "حتى إنه ليحنَّ حنينَ الإبل، ويكي بكاء المتململ، ويطول فكره بتخيُّله ما سلف". [4:ص54]، وهو استدلال حجاجي مدعم بآلية الإستراتيجية التلميحية (التشبيه)، ويربط بينه وبين باقي الحجج بالرابط (الواو).

(3) الاستدلال بالإستراتيجية الإقناعية المتمثلة بالاستشهاد بأبيات تعكس تجربة واقعية لأُمُورٍ من طبيعة الإنسان، "وبهذا المعنى هتف الشاعر:

لم أبك من زمنٍ ذممتُ صروفه إلا بكيت عليه حين يزول

وقال الآخر:

ربَّ يومٍ بكيتُ منه فلما صرتُ في غيره بكيت عليه

وقال آخر:

وأرجو غداً فإذا ما أتى بكيت على أمسه الذاهب" [4:ص54].

حيث تمثل هذه الحجج أو الشواهد "دعائم الحجاج القوية؛ إذ يضعها المرسل في الموضع المناسب ... فهي ليست من إنتاج المرسل بقدر ما هي منقولة على لسانه، ونقلها على لسانه ينبئ عن كفاءته التداولية؛ إذ يكمن دوره في توظيفها التوظيف المناسب في خطابه" [1:ص537].

(4) الاستدلال بالحجة السببية القائمة على تتابع الأحداث الواقعية المرتبطة بالرابط السببي بين الحجة والنتيجة المقصودة، وهي حجة "يحصل بها تقويم عملٍ ما أو حدثٍ ما باعتبار نتائجه الإيجابية أو السلبية" [7:ص333]، "وهذا العارض يعترى - وإن كان الماضي من الزمان في ضيقٍ وحاجةٍ، وكربٍ وشدةٍ-، وما ذاك كذاك إلا لسرِّ للنفسِ الإنسانُ غير شاعرٍ به، ولا واجدٍ له إلا إذا طال فحصه، وزال نقصه، واشتدَّ في طلب العلم تشميره، واتصل في اقتباس الحكمة رواحه وبكوره، وكانت الكلمة الحسناء أشرف عنده من الجارية العذراء، والمعنى المقوم أحبُّ إليه من المال المكوَّم، وعلى قدر عنايته يحظى بشرف الدارين، ويتحلَّى بزينة المحلِّين" [4:ص54]. وهذا الاستدلال حاصل من العملية الثنائية ذات البعدين المترابطين (السبب والنتيجة).

(5) الاستدلال بالعامل الحجاجي (القصر) الذي يجعل "أحد طرفي النسبة في الكلام سواءً كانت إسنادية أو غيرها مخصوصاً بالآخر، بحيث لا يتجاوز، إما على الإطلاق أو بالإضافة بطرق معهودة" [12:ص716-717]، يقول التوحيدي: "وما ذاك كذاك إلا لسرِّ للنفس، الإنسانُ غير شاعرٍ به، ولا واجدٍ له إلا إذا طال فحصه ..."; حيث يريد بذلك تأكيد التصاق صفة الاشتياق إلى الماضي بالإنسان، وأن سبب هذا الالتصاق صعب المنال.

4. المسألة (58): وهي مسألة يتساءل فيها عن تقلب الطباع، وتغير الأخلاق، وتبدل الصفات؛ فالمخلص ينافق، والمنافق يخلص، والأمين يخون، والخائن يؤتمن، وغير ذلك من التغير الذي يعترى الطباع. وفي هذه المسألة تبرز الآليات الاستدلالية الآتية:

(1) الاستدلال بالاستفهام (كيف) الذي يطلب حصول تصور حال الاختلاف والتبدل في الطباع والأخلاق، "كيف صار يخلص في وقت معتاد النفاق؟، ويتيقن من اشتمل بالريب، ويستيقظ من هو راقد، ويتصح من هو غاش؟، وكيف صار - أيضاً - ينافق من نشأ على الإخلاص، ويريب من ألف النزاهة؟". [4:ص165-166]؛ حيث تسهم الأداة (كيف) في الاستدلال الحجاجي التوجيهي المحدد في طلب تصور كيفية تبدل الأحوال، وتغير الصفات.

(2) الاستدلال بالتبادل بين الصفات (الإخلاص-النفاق)، و(الشك-اليقين)، و(الغشاش-الواضح)، و(الخائن-الأمين)، و(الصادق-الكاذب)، يقول: "ما هذه العوارض المختلفة، والعادات المستطرفة؟" [4:ص166]. ويدل على هذه التبادلات بسؤال ذي فعل تعبري يبين فيه أن ما ذكره إنما هي (عوارض) و(عادات).

(3) الاستدلال بالاستفهام المقتضب لمسألته: "ما هذه العوارض المختلفة، والعادات المستطرفة؟" [4:ص166]، وبالروابط الإحالية التي تؤكد فكرته المتعلقة بصعوبة تفسير تقلب الطباع؛ فيستعين بالرابط الإشاري (هذه) الذي يحيل إلى متأخر هو (العوارض)، والرابط الإشاري (كذلك) الذي يحيل إلى قضية تقلب الإنسان من عارضٍ إلى آخر، فيقول: "وكذلك نجد الكذاب يصدق أحياناً لغير أربٍ مجتلب، والصادق يكذب لغير معنى محدد، ثم لا يتفق أن يصدق ذلك في نافع، أو يكذب هذا في دافع" [4:ص166]؛ وبهذه الروابط يفصل التوحيدي المحتوى القضوي لمسألته، ويحتويها من جميع الجهات.

5. المسألة (61):

"الغناء أفضل أم الضرب؟، والمغني أفضل وأشرف أم الضارب؟" [4:ص172].

يتساءل التوحيدي في هذه المسألة عن الأفضلية في رتب صناعة الغناء والعزف، ويثير في ذهن المتلقي المفاضلة بين (الغناء/المغني) و(الضرب/الضارب)، وهو في ذلك يحتاج في قضية تكافئية تتطلب تعيين الفاضل والمفضول؛ لذا نجده يستعين بالاستدلالات الآتية:

(1) الاستدلال بحرف الاستفهام (الهمزة) لطلب التصور بها في طرف المسند إليه أو المسند، وغرضه تعيين الأفضل منهما؛ لذا أتى بالرباط الذي يفيد المفاضلة (أم) لغرض التعيين؛ فالتوحيدي يفترض أفضلية الغناء والمغني، لكنه يطلب تعيين نسبة الأفضلية فيهما.

(2) الاستدلال بإستراتيجية الإقناع في استعمال (أفعل التفضيل)، وهي من آليات السلم الحجاجي [1:ص526]، وتوجيهها في سياق حصر إجابة المتلقي في تعيين النسبة؛ فيكون جوابه محصوراً في نطاق ضيق، بخلاف لو كان السؤال - مثلاً - عن ميزات الموسيقى، أو الأفضل في علم الموسيقى.

لذلك يستعمل التوحيدي (أفعل التفضيل) في: (أفضل، أشرف)، والتوازي اللفظي لـ: (الغناء/المغني، الضرب/الضارب).

6. المسائل (148 و 150 و 152): "قال أحمد بن عبد الوهاب في جواب أبي عثمان الجاحظ ... قال أحمد بن عبد الوهاب في معاية الجاحظ: ... فلم لم يجب؟ ... قال أحمد بن عبد الوهاب في جواب (التربيع والتدوير) لأبي عثمان الجاحظ " [4:ص324، 324، 329].

يستدل التوحيدي في هذه المسائل بالإستراتيجية الإقناعية؛ حيث يُضمّن نصوصاً يستخدمها لصالح سلطته الخطابية، وذلك بإعادة إثارة تساؤلات دارت بين الجاحظ وابن عبد الوهاب سبق الإجابة عنها في مصنفات أخرى، لكنه يعلن عدم ارتياحه ورضائه بتلك الإجابات؛ فيعيد السؤال ويسأل عن سبب عدم الإجابة عنه: "قال أحمد بن عبد الوهاب في معاية الجاحظ: ... فلم لم يجب؟"، وهذه الآلية تسهم " في رفع ذات المرسل إلى درجة أعلى، وبالآتي منحها قوة سلطوية بالخطاب " [1:ص537].

7. المسألة (163): "متى تتصل النفس بالبدن؟ ومتى توجد فيه؟، أفي حال ما يكون جنينا، أم قبلها، أم بعدها؟" [4:ص349].

وهي مسألة تتعلق بخلق الإنسان، ومدى اتصال نفسه ببدنه، والوقت الذي توجد فيه النفس بالبدن. فهو يوجز السؤال في هذه المسألة، ويستعين بالاستدلالات الآتية:

(1) الاستدلال بالاستفهام لطلب حصول تصور الزمان "متى تتصل النفس بالبدن؟ ومتى توجد فيه؟"، ويربط بين الاستفهامين بالرباط (الواو)؛ لتأكيد قضية يريد إقناع المتلقي بها، وهي: الفصل بين (النفس) و(البدن).

(2) الاستدلال بالتفريع عن القضية السابقة بحرف الاستفهام (الهمزة) والرباط (أم) في قوله: "أ في حال ما يكون جنيناً، أم قبلها، أم بعدها؟" [4:ص349]؛ وذلك لطلب تعيين زمان اتصال النفس بالبدن، وتحديد خلقته.

(3) الاستدلال بالتقابل بين ألفاظ الزمان (الحال، القبل، البعد)، والاستفادة من ذلك في حصر مجالات الجواب، والتأكيد على محاورها؛ مما يضع حدوداً وأطراً للمجيب.

8. **المسألة (164):** وهي مسألة تتعلق بفناء الإنسان، ومفارقة النفس للجسد، وإمكانية تذكر الإنسان في موته لما وقع في حياته من معقولات ومحسوسات. والاستشهاد بحال المرض على حال الموت، والمقارنة بين حال الإنسان فيهما، والتدليل على مسألة الموت بمسألة المرض. ويبدأ التوحيدي مسألته بمقدمة منطقية ومسألة مركبة، يحكي فيها عن سائل يسأل ويعترض، ومجيب يجيب ويفند. ويستعمل الاستدلالات الآتية:

(1) الاستدلال بالسرد بواسطة البدء بالفعل المبني للمجهول، والربط بأداة الوصل الدالة على الترتيب (الفاء): "سئل بعضهم ... فأجاب ... فزاد السائل ... فأجاب" [4:ص351]؛ حيث يقوم التوحيدي بدور الناقل؛ حتى يزيد إقناع مسكويه بأن المسألة سنلت من قبل، وحصل لها الجواب؛ مما يزيد فرصته لإقناع المتلقي، وعلو حجته.

(2) الاستدلال بالمقارنة بين المفاهيم، وفحص التشابهات، أو الاختلافات في الوقت نفسه؛ حيث يقارن بين الإجابة في إمكانية تذكر الميت للمعقولات، وعدمية تذكر المريض حال مرضه للمعقولات في قوله: "إذا فارقت النفس الجسد، هل تذكر من علومها شيئاً أم لا؟ ... تذكر المعقول كله، ولا تذكر المحسوس ... كيف تذكر النفس معقولها إذا فارقت البدن، وهي لا تذكر شيئاً منه إذا اعتلّ البدن، أو بعض أعضاء البدن؟" [4:ص351]؛ ممّا يدحض به إجابة السؤال الأول، في صياغة المسألة بقالب يبدو بمفهوم أو فرضية وينهي بدحضه ورفضه.

(3) الاستدلال بالتضاد بين الألفاظ (تذكر/لا تذكر، تذكر/النسيان، المعقول/المحسوس)، وهي ألفاظ يكررها التوحيدي في مسألته المركبة من سؤالين وجوابين؛ كي يبين لمسكويه عدم اقتناعه بالإجابة الأولى، واعتراضه عليها.

(4) الاستدلال بالإستراتيجية الإقناعية في عرض السؤال الأول ودحضه في صورة استفهام استتكري بالأداة (كيف)؛ إذ يقول: "... فزاد السائل بمّ يعرض للعليل من النسيان؟ أي: كيف تذكر النفس معقولها إذا فارقت البدن، وهي لا تذكر شيئاً إذا اعتلّ البدن، أو بعض البدن؟" [4:ص351]، وفي هذا استدلال بتقديم البرهان في دحض هذا السؤال، واستبعاده لصحة الجواب، ثم يصوغه في سياق تفسيره وشرحه للسؤال الأول.

2-1-2. **الاستدلال غير المباشر:** يعتمد التوحيدي في أسئلته على الاستدلالات غير المباشرة بصور عدة، منها: القياس، والبرهان، والتعليل، والافتضاء. وهدفه من ذلك إقناع مسكويه والمتلقي، والإجابة عن أسئلته ضمناً، وهذا ما نبينه عبر الآليات الآتية:

2-1-2-1. **الاستدلال بالقياس:** يشكل القياس بنية أساسية في الخطاب؛ فهو أحد "طرق الاستدلال غير المباشر، وأقومها إنتاجاً" [13:ص227] من حيث ربطه بين مكونات الحجاج، وارتباط المقدمة بالنتيجة، فمثلاً في الآتي:

1. **المسألة (7):** يستدل التوحيدي بالقياس المضمّر في ذم إعجاب العالم بنفسه، واغتراره بعلمه، في قوله: "لم اقترن العجب بالعالم، والعلم يوجب خلاف ذلك من التواضع والرقّة، وتحقير النفس، والرزاية عليها بالعجز؟" [4:ص57]، فإعادة صياغة العبارة تتبين الحجة في الشكل الآتي:

"العلم يوجب التواضع والرقّة، وتحقير النفس، والرزاية عليها بالعجز" إذن "لم اقترن العجب بالعالم؟".

وهذا قياس يتضمن حجةً استدلاليةً تلجئ مسكويه للاقتناع بقضية أراد التوحيدي إثباتها، بل إقناع مسكويه بها، هي: أنَّ العجب والغرور حاصل لا محالة في نفس الإنسان، مهما كانت صفته عالمًا أو جاهلًا، وهي حقيقة واقعية في نظر التوحيدي، مع كونها منافية لما يجب أن يكون.

2. المسألة (25): "لم كانت النجابة في النحاف أكثر؟، ولم كانت الفسولة في السمان أكثر؟" [4:ص90].

هنا يستدل بالقياس المضمر في ذكاء النحاف، وفسولة السمان، ويصوغ حجته في شكل قضيتين متناقضتين:

"النجابة في النحاف # الفسولة في السمان"

وهذه المقابلة تستلزم الاستدلال على قناعة التوحيدي بصدق القضيتين، وأن سؤاله لمسكويه لم يكن عن موضوع القضيتين بل عن سبب الكثرة فيهما؛ مما يتطلب من مسكويه التصديق بالتصاق الصفتين (الذكاء والفسولة) في المتصفين بالنحافة والسمنة، وهو استدلال غير مباشر يفضي إلى اقتناع المتلقي بحجة المتكلم؛ فيصرف محاورته إلى بيان علة حصول (الذكاء في النحاف والفسولة في السمان) بدلًا من مناقشة القضية الأساسية.

2-2-1-2. الاستدلال بالتضاد: كثيرًا ما يتخذ التوحيدي الاستدلال بقضيتين متضادتين؛ ليكشف عن قناعاته ومراده من مسألته، وهذا الاستدلال يأخذ جانبًا منطقيًا يعتمد على عدم الاتفاق أو مفهوم المخالفة؛ حيث تكون "دلالة اللفظ ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق به" [14:ص428]، وفي ذلك تأكيد لنتيجة يريد المرسل من المتلقي القبول بها؛ فبعبارة التضاد بين المفاهيم يحصل توجيه الخطاب نحو الوجهة التي يريد المرسل ويقصد إليها، ومن أمثلة ذلك:

1. المسألة (5): وهي: "لم طلبت الدنيا بالعلم، والعلم ينهي عن ذلك؟، ولم لم يطلب العلم بالدنيا، والعلم يأمر بذلك؟" [4:ص50-51]، وفيها يقابل التوحيدي بين قضيتين متضادتين، هما: النهي والأمر: النهي عن طلب الدنيا بالعلم والأمر بطلب العلم بالدنيا. ويصوغ تساؤله كالآتي:

إذا كان العلم نهى عن طلب الدنيا بالعلم ← وأمر العلم بطلب العلم بالدنيا

إن لماذا يقع المنهي عنه، ولا يقع المأمور به؟

هذا الاستدلال الحاصل بين نقيضين يجعل المتلقي مضطرًا للتصديق بقضية واحدة، والإعراض عن ضدها؛ لأنه أمام حقيقة ألجأ إليها المتكلم؛ فلا بدَّ لمسكويه أن يؤمن أنَّ العلم يتخذ وسيلة لطلب الدنيا، ولم تتخذ الدنيا وسيلة لطلب العلم، فالقضية منحصرة في سبب الحصول وعدم الحصول، خاصة مع استعمال التوحيدي للفعل المبني للمجهول (طُلب)، والاستغناء عن ذكر الفاعل صراحةً، وكأنَّه يلمح إلى أنَّ الفاعل لهذا الأمر يصدق على خلق كثير، قد يكون المتلقي أحدهم!.

2. المسألة (26):

قوله: " لم كان القصير أخبث، والطويل أهوج؟" [4:ص92]؛ حيث يستدل التوحيدي بالمقابلة بين قضيتين: (خبث القصير، وهوج الطويل)، ثم يقرر أن الخبث حاصل في القصير، والهوج حاصل في الطويل، ويجمل مسألته في السؤال عن السبب؛ ويصوغ حجته في الشكل الآتي:

(إذا كان القصير أخبث فـ _____ الطويل أهوج)

هذه المقابلة تعتمد في سياقها على المفاضلة بـ (أفعل التفضيل) الذي يدل دلالة مطلقة تكمن في خبث القصار، وهوج الطوال؛ حيث يكون المعنى: القصير خبيث والطويل هوج. وبهذا يكون الاستدلال استدلالاً غير مباشر حين يستلزم من سؤال التوحيدي إلصاق الصفة بالموصوف، وإلزام المتلقي/مسكويه بحجته ورأيه.

2-1-3. الاستدلال بالتعليل: يلجأ التوحيدي إلى التجاور المفيد للسببية في مساءلته لمسكويه، متخذاً تقنية التبرير؛ لإبراز حجته في سؤاله، ودحض حجة مسكويه في جوابه. من أمثلة ذلك:

1. المسألة (3):

"وهي: لم صار اسم من الأسماء أخف عند السماع من اسم، حتى إنك لتجد الطرب يعترى سامع ذاك؟" [4:ص38].

في هذه المسألة يدخل التوحيدي أسئلة في سؤال؛ فهي مسألة مركبة، يبدوها بالاستفهام الذي يسأل فيه عن تصور سبب خفة بعض الأسماء في السماع، وطرب السامع لها، ويستدل بعدة آليات، منها:

1- الاستدلال بالآليات التعليل في الرابط الحجاجي (حتى) [11:ص74] في قوله: "لم صار اسم من الأسماء أخف عند السماع من اسم؛ حتى إنك لتجد الطرب يعترى سامع ذاك؟" [4:ص38]؛ ليعلل مدى طرب الأسماء لبعض الأسماء.

2- الاستدلال بالإشاري الشخصي الدال على ذات المتكلم (أنا) في قوله: "أنا رأيت بعض من كان يهوى البحرى ويخف لحديثه، ويتعصب لقريضه يقول: ما أحسن تشبيب البحرى بعلوة" [4:ص38]؛ فالاستدلال في (أنا) بوصفه مصدر التلطف؛ حيث يرى نفسه متلبساً ببعض الخصائص (الهيئات) التي تجعل بالمقابل التلطف مقبولاً أو مرفوضاً [15:ص4]، والمرسل "لا يتلطف به إلا عند افتراضه أي اعتراض مسبق، أو تساؤل، أو عند حاجته لتسويغ فعله اللغوي" [1:ص83]. وهذا استدلال حجاجي يقتضي توجيهاً سلطوياً من السائل إلى المسؤول.

2. المسألة (11): "لم قبح الثناء في الوجه حتى تواطؤوا على تزييفه؟، ولم حسن في المغيب حتى تُمنى ذلك بكل معنى؟، أ لأن الثناء في الوجه أشبه الملق والخديعة؟، وفي المغيب أشبه الإخلاص والتكرمة أم غير ذلك؟" [4:ص62].

يستدل التوحيدي في هذه المسألة بالتعليل معتمداً على الرابط الحجاجي (حتى)؛ حيث يفضل حجته الأولى في "قبح الثناء في الوجه" (لأن) "الثناء في الوجه أشبه بالملق والخديعة". وتعتمد حجته الأخرى على حسن الثناء في المغيب (لأن) "الثناء في المغيب أشبه الإخلاص والتكرمة". وهو ما جعله يعتمد على الرابط الحجاجي

(حتى) ليستدل على العلاقة الاستدلالية القائمة على التعليل المتبوعة بالإحالة الخارجية في الفعل (تواطؤوا)، ليدل على أن ما ينطبق على الكل فإنه بالضرورة ينطبق على الجزء، وهي " رؤية كمية؛ فالكل يتضمن الجزء من ثمة؛ فهو أهم بكثير من الجزء " [16:ص211]. وهو استدلال يعتمد على إقناع المتلقي بمقصود معين ينطلق من قضية كلية إلى أجزاء تلك القضية.

3. المسألة (15): "لم كان الإنسان محتاجاً إلى أن يتعلم العلم؟، ولا يحتاج إلى أن يتعلم الجهل، أ لأنه في الأصل يوجد جاهلاً؟؛ فما علة ذلك؟؛ فإذارة علته يتم الدليل على صحته" [4:ص68].

يستدل التوحيدي في هذه المسألة مستعيناً بالرباط التعليلي (لأن)، ويصوغ حجته في الشكل الآتي:

- 1- الإنسان يولد جاهلاً.
 - 2- فهو لا يحتاج أن يتعلم الجهل.
 - 3- إذن يحتاج الإنسان أن يتعلم العلم.
- حيث تعمل الروابط الاستدلالية (لأن) و(لا) و(الفاء) في ربط المكونات الجمل بعلاقات معنوية ودلالية [17:ص239].

هذا الاستدلال يستند إلى التعليل المتراكم بالحجج النتائج التي تتولد عن أسبابها؛ من حيث البدء بالحجة الكونية التي تقتضي الإيمان بها وعدم اكتسابها؛ لأنها في الأصل موجودة طبعاً؛ لذا يتحتم من وراء تلك الحجة البحث عما نكتسبه ونضيفه، وهو ما أراد التوحيدي إقناع مسكويه به أن الإنسان يولد جاهلاً فلا حاجة له بالجهل، بل حاجته إلى العلم.

2-1-3. الاستدلال بالافتضاء: يتطلب الاستدلال بالافتضاء في سؤالات التوحيدي الوصول إلى افتراض ما، ثم تأكيده على أساس واحد أو أكثر؛ فالاستدلال هو الذي يصنع الافتراضات نقاط البداية باتجاه عملية الانتقال نحو الاستدلالات نقاط النهاية [18:ص60-61]، ومن أمثلة ذلك:

1. المسألة (2): "لم تحدث الناس على كتمان الأسرار، وتبالغوا في أخذ العهد به، وحرّجوا من الإفشاء، وتناهوا في التواصي بالطي. ولم تنكتم مع هذه المقدمات؟، وكيف فشّت وبرزت وأوعيت الأذان، ورويت على الزمان؟. ومن أين كان فشوها مع الاحتياط في طيها؟، نعم، ومع الخوف العارض في نشرها، والندم الواقع في ذكرها، والمنافع الفائتة، والعواقب المخوفة، والأسباب المتلفة؟" [4:ص33].

يعرض التوحيدي في هذه المسألة تواصي الناس فيما بينهم بكتمان السر، والحرص على عدم إفشائه، لكنه يقرر في هذه المسألة أن السرّ مكشوف لا محالة؛ حيث يبني استدلاله على ذلك بالسؤال بـ(كيف) و(أين) اللذين يدلان على نتيجة حتمية يؤمن بها السائل/التوحيدي، بل يزيد على ذلك بالإجابة عن السؤال الأخير: "ومن أين كان فشوها مع الاحتياط في طيها؟ نعم؟" فالتوحيدي ينتقل من الاستدلال بالسؤال على أن إفشاء السر كائن لا بدّ منه إلى الاستدلال بالإجابة عن طلب حصول تصور مكنن الإفشاء والانتشار بـ(نعم)، وهو تأكيد يقتضي حصول عدم الكتمان الذي ابتدأ التوحيدي نفسه المسألة بالسؤال عن سببه: "لم تحاثّ الناس على كتمان الأسرار، وتبالغوا في أخذ العهد به، وحرّجوا من الإفشاء، وتناهوا في التواصي، ولم تنكتم مع هذه المقدمات؟".

- وهذا استدلال حجاجي يفترض فيه التوحيدي اعتراض مسكويه؛ فيستبق دحضه والرد عليه إلى درجة أن يستحضر مختلف الأجوبة، ويستكشف إمكانات تقبلها واقتناع مخاطبه بها [5:ص228]-[1:ص473].
- 2. المسألة (169):** "إذا كان المرئي لا يدرك إلا بآلة، وتلك هي الحس؛ فما تقول فيما يراه النائم؟ أ لم يدركه من غير حس، ولا انبثاث شعاع، ولا إعمال آلة؟" [4:ص358].
- يقدم التوحيدي مسألته بأسلوب الشرط الذي يعقد به علاقة اقتضاء بين الحجة التي تقتضي النتيجة، والنتيجة التي تقتضي الحجة [16:ص335] فإذا كان:
- المستيقظ يدرك ما يراه بالحس = النائم يدرك ما يراه بالحس (لكن) النائم لا يدرك ما يراه بالحس.
- إذن كيف للنائم أن يدرك ما يراه من غير حس؟!.
- وهو أسلوب مبني على الاستدلال المنطقي الرياضي الذي ينزع إلى أن تكون الحجة برهانية دامغة لا يمكن الاعتراض عليها أو دحضها بحجة أخرى أقوى منها يقيناً.
- 3. المسألة (172):** "ما الدليل على وجود الملائكة؟" [4:ص361].
- يتساءل التوحيدي في هذه المسألة عن (الدليل على وجود الملائكة)، وفي تساؤله اقتضاء ضمني لقضية وجود الملائكة؛ فتساؤله هنا إنما هو عن الدليل المثبت لوجودها. وفي هذا الضرب من الاستدلال يعول التوحيدي على الحجة العقلية والنضج الفكري للمتلقي محاولاً دفعه إلى إعمال العقل في مسائل غيبية تقتضي تفكيراً وتأويلاً لإثبات الأدلة بطريقة مقنعة.
- 4. المسألة (175):** "إذا كان الإنسان على مذهب من المذاهب، ثم ينتقل عنه لخطأ يتبينه؛ فما تكرر أن ينتقل عن المذهب الثاني مثل انتقاله عن الأول، ويستمر ذلك به في جميع المذاهب، حتى لا يصح له مذهب، ولا يضح له حق؟" [4:ص365].
- يتجلى الاقتضاء في هذه المسألة حين يتساءل التوحيدي عن سبب تنقل الإنسان من مذهب إلى مذهب آخر، حتى لا يصبح له مذهب ولا يضح له حق. والمعنى المتضمن في استدلاله هنا أنه لا يمانع بانتقال الإنسان من مذهب إلى آخر إذا تبين له خطأ هذا المذهب، ويتضح ذلك في المثال الآتي:
- "إذا كان الإنسان على مذهب من المذاهب (ثم) ينتقل عنه (لـ) خطأ يتبينه"
- فالرابط الاستدلالي (ثم) يدل على التراخي في انتقال الإنسان من مذهب إلى آخر، وثباته عليه وعدم تحوله عنه إلا لعلّة وضحاها التوحيدي بالرابط الاستدلالي التعليلي (اللام) هي: خطأ يتبينه الإنسان فيما كان عليه من مذهب.
- تبين من معالجتنا الأمثلة الاستدلالية السابقة التي اعتمدها التوحيدي في أسئلته المطروحة على مسكويه أنه استخدم تقنيات مختلفة في طرح السؤال، من حيث التنوع بين الاستدلال المباشر بالاستفهام، والمنطق، والتعليل، والروابط الحجاجية المختلفة، والحجاج التوجيهي، والاستدلال بالروابط الإحالية، والاستدلال بالإستراتيجية الإقناعية، والاستدلال بالحجة السببية، والاستدلال بالقصر. وقد كان التوحيدي في كل ذلك يرمي إلى إقناع مسكويه والمتلقي بحججه التي صاغها في شكل أسئلة، وهذا ما سيتضح لنا في المحور الآتي.

2-2. آليات طرح الجواب: يعتمد مسكويه في تقديم أجوبته على آليات يحاول تقديم حججه والرد على استدلالات التوحيدي في أسئلته؛ فهو محكوم نوعاً ما بقضايا محددة مسبقاً تضمنتها أسئلة التوحيدي، إلا أنه يخرج تارة عن القضية الأساس في السؤال بغية التأكيد على ما يصبو إليه من قناعات وأفكار. وهذا ما سنحاول توضيحه على النحو الآتي:

2-2-1. الاستدلال المباشر:

1. جواب المسألة (1): "... لما كنا نحتاج في الجواب عن هذه المسألة إلى ذكر السبب الذي من أجله احتج إلى الكلام المصطلح عليه، والحاجة الباعثة على وضع الأسماء الدالة بالتواطؤ، والعلة الداعية إلى تأليف الحروف التي تصير أسماء وأفعالاً وحروفاً بالاتفاق والاصطلاح، والأقسام التي تعرض لنا بموجب حكم العقل - قدمنا بيان ذلك أمام الجواب؛ ليكون توطئة له، وليسهل علينا هذا المطلوب، ويبين عن نفسه، ويعين على ما اعتاص منه؛ فأقول:..." [4:ص24].

يجيب مسكويه عن سؤال التوحيدي بمقدمة منطقية صغرى يجل فيها العناصر التي سيتناولها في إجابته، ويستعين بالسلم الحجاجي، وفيما يأتي توضيح لذلك:

القسمة العقلية لدلالات الألفاظ.

العلة الداعية إلى تأليف الحروف وتصييرها أسماء وأفعالاً وحروفاً بالاتفاق والاصطلاح.

السبب في وضع الأسماء بالتواطؤ.

السبب في الحاجة إلى الكلام.

فقد أدى السبب في الحاجة إلى الكلام إلى القسمة العقلية لدلالات الألفاظ.

ثم يتبع تلك المقدمة بالحديث عن تلك العناصر السابقة، ويستخدم أسلوب التفصيل بعد الإجمال؛ والآليات البلاغية في تقسيم الكل إلى أجزائه [1:ص477]؛ حيث يفصل في بيان سبب الحاجة إلى الكلام أولاً، ويستدل في حديثه بالآيات، منها:

1- التوكيد — (إن)، والتعليل بالسبب والنتيجة "لما كان غير مكثف بنفسه في حياته ... احتاج إلى استدعاء ضروراته".

2- الاحتجاج بالدليل البيولوجي في حاجة الإنسان لغيره، وأنه مدني بالطبع.

3- الاستدلال بالتفريع في توضيح آلة الكلام وهي اللسان، وتفرع القضايا إلى الحديث عن الأصوات/الحروف الثمانية والعشرين، وتفرعها إلى ثنائي وثلاثي ورباعي، ثم الاستدلال بالتعليل في تنامي تلك الأصوات/الحروف، وتنامي المركبات منها أيضاً.

4- الاستدلال بالدليل العقلي في تقسيم الحجة الكلية، ثم تعداد أجزائها الشاملة المكونة لها زيادة في القوة الحجاجية وإقناع المتلقي؛ إذ الغاية من ذلك "حسب بيرلمان البرهنة على وجود المجموع، ومن ثمة تقوية الحضور بمعنى إشعار الغير بوجود الشيء موضوع التقسيم عبر التصريح بوجود أجزائه" [7:ص331].

5- الاستدلال بالاستشهاد في أنواع الألفاظ من حيث دلالاتها؛ حيث استشهد —(الحكيم) أرسطاطاليس، وكلام المفسرين، وفي ذلك تقوية لدرجة التصديق بقاعدة معروفة، عن طريق تقديم حالات خاصة توضح القول العام، وتقوي حضور هذا القول في الذهن.

6- يستدل مسكويه في خاتمة إجابته بأسلوب التعجب ردًا على خاتمة مسألة التوحيدي، ويستعمل أداة الاستفهام (كيف) في صورة الحجاج التقويمي الذي يأخذ فيه المحتج بوجهة المعارض، فضلًا عن وجهته الخاصة بوصفه مدعيًا [5:ص229].

2. جواب المسألة (3): "قال أبو علي مسكويه—رحمه الله—: الاسم مركب من الحروف، والحروف عددها ثمانية وعشرون، وتركيبه يكون ثنائيًا وثلاثيًا ورباعيًا وخماسيًا. والأولى في جواب هذه المسألة ان نتكلم في الحروف المفردة التي هي بسائط الأسماء ... [4:ص38].

يحصّر مسكويه المحتوى القضوي لمسألة التوحيدي في مقدمة صغرى يعرف فيها الاسم: "الاسم مركب من الحروف، والحروف عددها ثمانية وعشرون، وتركيبه يكون ثنائيًا وثلاثيًا ورباعيًا وخماسيًا"، ويستدل في جوابه بالآتي:

1- الاستدلال بإستراتيجية الإقناع التي تهدف إلى تحويل مسار السؤال والتأثير على السائل باستثمار أفعال التفضيل المعرف بال (الأولى) الذي مكن مسكويه "من ترتيب الأشياء ترتيبًا معينًا ...؛ لذلك يصنفه (بيرلمان) في حجاج التعدية" [1:ص528].

2- الاستدلال بالسلم الحجاجي الذي يرتب فيها إجابته بالرباط الحجاجي (ثم) الدال على التراخي في تباين المراتب، في سياق السلم الترتيبي الآتي:

الألفاظ المتألفة.

الأسماء المركبة.

الحروف المفردة.

3- الاستدلال بالتشبيه، وهو من أدوات الإستراتيجية التلميحية؛ حيث "يختار المرسل آلية التشبيه عبر عدة سبل استدلالية، وهي معرفة السمات الدلالية لكل مفردة في معجمه الذهني" [1:ص409]؛ إذ يشبه مسكويه الحروف وتآلفها وتركيبها بـ"العقود والسموط المؤلفة من خرزات مختلفة في القد والجوهر والخرط" [4:ص38].

4- الاستدلال بالنفي الصريح بـ(ليس)، فيقول: "وليس للسائل أن يكلفنا بحسب هذا البحث الذي نحن فيه، أن نتكلم في سبب قبول النفس بعض الأصوات أكثر من بعض؛ لأنّ هذا النظر والبحث يتعلّق بصناعة الموسيقى ومبانيها" [4:ص40]. ويقصد به تعديلًا لجزء من المعنى [19:ص189] الذي من الممكن أن يخطر في ذهن المتلقي؛ فينفي مسكويه ذلك مستعينًا بالاستدلال التعليلي (لأنّ).

3. جواب المسألة (4): "هذه المسألة موشحة بعدة مسائل طبيعية، وقد جعلتها مسألة واحدة، ولعل التي صيرتها أذنبًا هي أشبه بأن تكون رؤوسًا. وقد عرض لك فيها عارض من العجب، وسأخ من التيه؛ فخطرت خطران الفحل، ومشيت العرضنة، ومررت في خيلائك، ومضيت على غلوائك، حتى أشفقت أن تعثر في فضل خطابك،

فلو تركت هذا الغرض للمتكلم على مسائلك، ووفرت هذا المرض على المجيب لك؟. ارفق بنا يا أبا حيان -رفق الله بك-، وأرخ من خناقنا، وأسغننا ريقنا، ودعنا وما نعرفه في أنفسنا من النقص؛ فإنه عظيم ... [4:ص43-50].

يستهل مسكويه جوابه بالإستراتيجية التلميحية المتمثلة في آلية التهكم للتلميح إلى نقده للتوحيدي؛ حيث يقول: "هذه المسألة موشحة بعدة مسائل طبيعية، وقد جعلتها مسألة واحدة، ولعل التي صيرتها أذناً هي أشبه بأن تكون رؤوساً"، ثم يكمل تهكمه بأن التوحيدي أعجب بنفسه في هذه المسألة، وأسهب فيها، حتى "عرض لك فيها عارض من العجب، وسائح من التيه؛ فخطرت خطران الفحل، ومشيت العرضنة، ومررت في خيلتك، ومضيت على غلوائك"، ثم يستعين مسكويه بالرابط الحجاجي (حتى)؛ ليدل على منتهى العجب والغرور الذي أصاب التوحيدي، لدرجة أن مسكويه أشفق عليه من العثرة في الخطاب. كما يواصل مسكويه تهكمه بالوصل السببي (الفاء) والرابط (لو)، وبوصف ما صنعه التوحيدي بـ (المرض)، وليزيد تهكمه حدةً يتمنى على التوحيدي أن لو أوجز وترك لمخاطبه الإجابة: "فلو تركت هذا الغرض للمتكلم عن مسائلك، ووفرت هذا المرض على المجيب لك".

إن استدلال مسكويه بآلية التهكم فيه تبليغ للتوحيدي بموقفه تجاه المسألة؛ حيث يختم مقدمته بسلسلة من الأفعال الإنجازية " ارفق بنا يا أبا حيان -رفق الله بك-، وأرخ من خناقنا، وأسغننا ريقنا، ودعنا وما نعرفه في أنفسنا من النقص؛ فإنه عظيم"، هذه الأفعال تشكل نقطة لبداية خطاب التهكم حين "يدرك المرسل عند إنتاج خطابه أنه لن يكون مفهوماً لأول وهلة مما يستلزم عدداً من العمليات الذهنية السريعة، وموفقاً بأنه يفهم المرسل إليه المعنى التهكمي بعد أن يفكر في المعنى الحرفي، ثم يستبعد على أنه المعنى المقصود؛ ولهذا فإن تأويل الملفوظ في السياقات التي تستدعي المعنى التهكمي تكون أطول من تأويلها في سياقات تستدعي المعنى الحرفي" [1:ص417].

4. جواب المسألة (6): "ليس يشناق إلى الشباب والصبا إلا أحد رجلين:

أحد رجلين: إما فاقده شهواته ولذاته ... وإما فاقده صحته ... [4:ص55].

يجيب مسكويه في هذه المسألة عن علة اشتياق الإنسان لما مضى من عمره، ويستهل إجابته بالعامل الحجاجي أسلوب القصر (ليس+إلا)، وهو استهلال يحصر فيه إجابته في أمرين، يفصلهما بأداة التفصيل بعد الإجمال (إمّا)، ويستدل في هذه الإجابة باستدلالات منها:

1- الاستدلال بالحجاجي التوجيهي في تعداد أسباب حنين الإنسان إلى ماضي عمره، وأن هذا أمر لا يصدر إلا من "أحد رجلين: إمّا فاقده شهواته ولذاته ... وإما فاقده صحته"، ثم يستدرك ويورد سبباً أو حالةً ثالثة، وهي: "طمعاً في البقاء السرمدى". ويستعين في ذلك بالروابط الحجاجية (حروف العطف)، والظرف (حينئذ).

2- الاستدلال بالتشبيه الذي يؤكد مسكويه صدقه بآلية السبب والنتيجة، حين يشرع في بيان سبب طمع الإنسان في الخلود "وكان الإنسان ينتظر أمامه حياةً طويلةً؛ فكلما مضى منها زمان يتيقن أنه من أمده المضروب، وعمره المقسوم، فاشتاق إلى أن يستأنف به، طمعاً في البقاء السرمدى الذي لا سبيل للجسد الفاني إليه".

3- الاستدلال بإستراتيجية الإقناع في تفضيل السن المتأخرة على المتقدمة، وأنَّ "الرجل الفاضل الصالح لا يشقاق من أشرف أسنانه إلى أخسها".

4- الاستدلال بذكر العواقب، وهي وسيلة من الوسائل اللغوية في تحقيق الإستراتيجية التوجيهية [1:ص361-362]، ويعمد إليها مسكويه رغبة منه في استعمال درجة أقل في توجيه حجتة إلى التوحيدي، بدلاً من استعمال الصور المباشرة للتوجيه، كالأمر والنهي؛ لذا يختم إجابته بسؤال استنكاري: "فأي شوق يحدث للفاضل إلى النقص، وللعالَم إلى الجهل، وللصحيح إلى المرض؟. وإنما تلك أعراض تعرض للجهال الذين غايتهم الانهماك في الطبيعة والحواس، وطلب ملاذها الكاذبة، لا التماس الصحة، ولا بلوغ السعادة، ولا تكميل الفضيلة الإنسانية. ولا معتبر لهؤلاء، ولا النفات إلى أقوالهم وأفعالهم" [4:ص56]. وهي إستراتيجية في الاستدلال تدل على عدم أهمية المسألة بالنسبة إلى العالم الذي لا يعنيه الالتفات إلى الجاهل؛ فيحاول مسكويه في رده على هذه المسألة ببيان أهمية العلم والخط من قيمة الجهل.

5. **جواب المسألة (58):** "هذه المسألة أيضاً قريبة من المسألتين المتقدمتين، والجواب عنهما قريب من الجواب عنهما. وذلك أنَّ النفاق والنصح، وسائر ما ذكره في هذه المسألة هو من آثار النفس الناطقة ... ولكن ليس نسلم أنَّها تصدق ثم تكذب لغير سبب، ولا لدفع مضرة، بل يظن -أبداً- أنَّ فعلها صواب لأمر تراه" [4:ص166]. يحيل مسكويه في هذه المسألة إلى إجابته عن مسألتين متقدمتين، لكنه يضيف في إجابته استدلالاً بالرباط الحجاجي المفيد للاستدراك (لكن) الداخل على أداة النفي (ليس)، ويقصد به إضافة حجة أقوى من حجتة الأولى في المسألتين المتقدمتين، ويجعل ذلك ختاماً لإجابته: "ولكن ليس نسلم أنَّها تصدق ثم تكذب لغير سبب، ولا لدفع مضرة، بل يظن -أبداً- أنَّ فعلها صواب لأمر تراه"، وهو استدلال يؤكد به مسكويه على نفيه تحول أخلاق الإنسان من حال إلى حال دون سبب.

6. **جواب المسألة (163):** "إنَّ اتصال النفس بالبدن، ووجودها فيه ألفاظ متسع فيها. والأولى أن يقال: ظهور أثر النفس في البدن على قدر استعداد البدن، وقبوله إياه. وإنما تحررنا من تلك الألفاظ؛ لأنها توهم أن لها اتصالاً عرضياً أو جسمى، وكلا هذين غير مطلق على النفس، والأشبه إذا عبرنا عن هذا المعنى أن نقول: إنَّ النفس جوهرٌ بسيط ... إنَّ النطفة التي كون منها الجنين ... " [4:ص349-351].

يستخدم مسكويه في إجابته على هذه المسألة الاستدلال بالحجاج الإقناعي؛ حيث يبدأ إجابته بأفعل التفضيل (الأولى)، مريداً بذلك توجيه التوحيدي إلى صياغة صحيحة لمسألته، ويستعين في إجابته بالرباط الحجاجي التوكيدي (إنَّ) في كل فقرة يبدأ فيها ببيان فكرة أو توضيح معنى: "والأولى أن يقال ... إنَّ النفس جوهرٌ بسيط ... إنَّ النطفة التي كون منها الجنين"؛ وذلك لهدف تصحيح مضمون السؤال، وتغيير مسار قناعات السائل.

2-2-2. **الاستدلال غير المباشر:** تتنوع الاستدلالات غير المباشرة في أجوبة مسكويه حسب ما تقتضيه حججه التي يرد بها على التوحيدي في أسئلته، لكن تلك الاستدلالات غير المباشرة قليلة بالنسبة إلى استدلالات التوحيدي؛ بسبب وظيفة المجيب التي يقوم بها مسكويه. وهذا ما نبينه في الآتي:

- 2-2-2-1. الاستدلال بالقياس: يستدل مسكويه بالقياس المضمّر في عدة إجاباته عن مسائل التوحيدي، فمثلاً:
1. جواب المسألة (6): "ليس يشترك إلى الشباب والصبا إلا أحد رجلين: إما فاقد شهواته ولذاته التي سورتها وحدثها وقت الشباب. وإما فاقد صحته في السمع والبصر، أو بعض أعضائه التي قوتها ووفورها زمن الصبا وحين الحداثة. والمعنى الأول أكثر ما ينشوق؛ ... " [4:ص55-56].
- يستدل مسكويه بالقياس المضمّر في إثبات قضيتين، هما: أنّ الشاب العفيف الضابط لنفسه القوي على قمع شهواته مسرور بسيرته (إذن) لا يحدث له شوق إلى شبابه. فهو بذلك القياس يدحض حجة التوحيدي، ويلغي تساؤله، ويوحى إليه في معنى ضمنى أنّه تساؤل لا ينبغي أن يسأل.
2. جواب المسألة (169): "قد كنا بيننا في مسألة الرؤيا وما أجابنا به عنها ما فيه غنى عن تكلف الجواب عن هذه المسألة. ولكننا نذكر جملة، وهو أن الحواي كلها ترتقي إلى قوة يقال لها الحس المشترك. وهذا الحس يقبل الآثار من الحواس ويحفظها عليها في القوة التي تعرف بالوهم؛ فإذا غاب المحسوس أحضرت هذه القوة صورة ذلك المحسوس من الوهم، سواء كان مرئياً، أو مسموعاً، أو غيرهما من الصور المحسوسات، سواء كان مرئياً، أو مسموعاً أو غيرهما من الصور المحسوسات ... " [4:ص358].
- يستدل مسكويه بالقياس الشرطي المتصل الذي "يلزم من تحقق الشرط تحقق الجزاء"، [9:ص493] ويبدوّه بأداة الشرط (إذا) "التي تدخل في الاعتبار الإمكانات البعيدة عديمة التحقق" [5:ص364]، يقول: "إذا غاب المحسوس أحضرت هذه القوة صورة ذلك المحسوس من الوهم، سواء كان مرئياً، أو مسموعاً، أو غيرهما من الصور المحسوسات". وبهذا الاستدلال غير المباشر يقابل مسكويه حجة التوحيدي بحجة مختزلة في صيغة شرطية، تثبت له عدم سلامة مسألته.
3. جواب المسألة (170): "لو كان طلبنا للشيء إنما هو من وجه واحد، وذلك الوجه مجهول، لكان الأمر على ما ذكرت، لكننا قد تقدمنا قبل فشرحنا أنّ كلّ مطلوب يمكن أن يبحث من أمره عن أربعة مطالب: ... " [4:ص359-360].
- يستدل فيها مسكويه بالشرط المتصل باستعمال أداة الشرط (لو)؛ ليثبت حجته في دحض مسألة التوحيدي عن إمكانية العلم بالمطلوب أو عدم إمكانية ذلك؛ فاتخذ مسكويه الإحالة على إجابات سابقة في بيان بطلان مسألته، يقول: "لو كان طلبنا للشيء إنما هو من وجه واحد، وذلك الوجه مجهول، لكان الأمر على ما ذكرت، لكننا قد تقدمنا قبل فشرحنا"، أي: أنّ مسألة التوحيدي مكررة، قد طويت بالإجابة عنها. ومع ذلك يصير مسكويه في الاسترسال في توضيح المسألة متخذاً الرابط الاستدراكي (لكن)، معدداً طرق البحث عن كل مطلوب.
- 2-2-2-2. الاستدلال بالتضاد: من أمثلة ذلك، جواب المسألة (105): "لأنّ الواعظ إنّما يأمر بما عنده أنّه الأصوب فإذا خالف نفسه أوهم غيره أنّه كذب وغش ... والأمر بالضد فيمن عمل واجتهد، وأخلص سرّه، ووافق عمله علمه، ... " [4:ص260].

يستدل مسكويه بالتضاد الحاصل بين قضيتين، هما: الواعظ الحقيقي، والواعظ المخادع. ويصوغ القضيتين هكذا:

الواعظ الغشاش # الواعظ الصادق

حيث يستدل بتلك القضيتين المتضادتين ليبين للتوحيدي نجاعة الواعظ الحقيقي الصادق في سره وعلنه، وخيبة الواعظ الذي لا يعمل بوعظه، وفي استدلاله إعلاء لقضية الواعظ الصادق، وتعداد لمحاسنه.

2-2-3. الاستدلال بالتعليل: يختلف الاستدلال بالتعليل في إجابات مسكويه عنه في سؤالات التوحيدي؛ حيث يتخذ طابعاً دفاعياً، يبرز فيه مسكويه حججه، ويبرر علله. من أمثلة ذلك:

1. جواب المسألة (9): "سبب ذلك محبة الإنسان نفسه، وشعوره بموضع الفضيلة؛ فهو لأجل المحبة يدعي لها ما ليس لها؛ لأنَّ صورة النفس التي بها تحسن، وعليها تحصل، ومن أجلها تسعد - هي العلوم والمعارف، وإذا عريت منها أومن أجلها حصّلت له من المقايح ووجوه الشقاء بحسب ما يفوتها من ذلك.

ومن شأن المحبة أن تغطي المساوي، وتظهر المحاسن إن كانت موجودة، وتدعيها إن كانت معدومة؛ فإن كان هذا من فعل المحبة معلوماً، وكانت النفس محبوبة لا محالة، عرض لصاحبها عارض المحبة؛ فلم ينكر ادعاء الإنسان لها المعارف التي هي فضائلها ومحاسنها، وإن لم يكن عندها شيء من ذلك؟" [4:ص61].

يستدل مسكويه في هذه المسألة بالتعليل معتمداً على الرابط الحجاجي (لأجل)؛ حيث يفصل حجته الأولى في ادعاء الإنسان العلم وتعالمه، ويرجع ذلك إلى محبة الإنسان نفسه، ويصل هذه الحجة بأخرى بالرابط اللغوي (الواو)؛ يقول: "سبب ذلك محبة الإنسان نفسه، وشعوره بموضع الفضيلة؛ فهو لأجل المحبة يدعي لها ما ليس لها ... ومن شأن المحبة أن تغطي المساوي، وتظهر المحاسن إن كانت موجودة، وتدعيها إن كانت معدومة". واستدلاله هنا يستلزم ضمناً أنَّ الذي لا يدعي العلم لا يحب نفسه، وهذا معنى غير مقنع.

2. جواب المسألة (11): "لما كان الثناء في الوجه على الأكثر إعاره شهادةً بفضائل النفس، وخديعة الإنسان بهذه الشهادة، حتى صار ذلك - لاغتراره وتركه كثيراً من الاجتهاد في تحصيل الفضائل ... [4:ص62-63]. يتخذ مسكويه في إجابته عن هذه المسألة قالباً تعليلياً مكوناً من السبب والنتيجة، نصوغه في الشكل الآتي:

الثناء على الإنسان في حضوره (سبب لـ) اغترار الإنسان / إذن الثناء في الغيب (سبب لـ) عدم اغترار الإنسان

وهذا التعليل ينطوي على تعليل آخر، هو: أنَّ الثناء على الإنسان في حضوره مدعاة لخديعته، وأنَّ الثناء عليه في غيبه اعتراف بفضائله. وهذان التعليلان يشكك فيهما مسكويه في آخر إجابته بقوله: "وربما كان القصد خلاف ذلك"، ثم يعود ويكمل إجابته في قوله: "ولما كان الأمر على الأكثر كما ذكرناه، وعلى ما حكيناه - قبح في الوجه، وحسن في الغيب، وإن جاز أن يقع الضد؛ فيحسن في الوجه، ويقبح في الغيب" [4:ص63]. وهو في جوابه هذا يعيد ويكرر ما قاله التوحيدي في مسأله.

2-2-4. الاستدلال بالاقتضاء:

1. **جواب المسألة (157):** "ذكرت -أيديك الله- مسائل لا تستحق الجواب من آراء العامة، وجهالات وقعت لهم مثل قولهم: إذا دخل الذباب في ثياب أحدهم يمرض. وقولهم: دية نملة تمرة. وإذا طُنَّتْ أذن أحدهم قالوا: كيت وكيت. وهذه المسائل وأشباهاها إنما ينبغي أن يهزأ بها، ويتملح بإيرادها على طريق النادرة، فيما أن تطلب لها أجوبة؛ فما أظن عاقلًا يعترف بها؛ فكيف نجيب عنه؟ والله يغفر لك ويصلحك." [4:ص339].

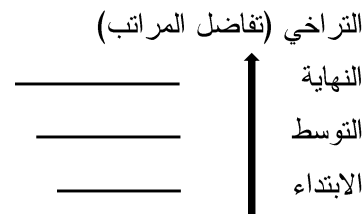
يقتضي السائل في مساءلاته أن يجد إجابة شافية لما يدور في ذهنه، لكن مسكويه يحجم أحياناً عن الإجابة، ويرفض الرد على التوحيدي، مضمناً رفضه استدلالات عقلية تقتضي عدم أهلية المسألة للرد عليها، وأنها مسائل موضوعها السخرية والتملح. وفي هذا الرد خروج عن مبدأ التعاون الذي يقتضيه التخاطب، واستلزام منطقي لقضية يقتضيها رد مسكويه مفادها:

مسائل التوحيدي فيها جهالة واستهزاء ← (تستلزم) ← من مسكويه عدم الرد.

2. **جواب المسألة (166):** "النفس في الحقيقة واحدة، وإنما يظهر أثرها - كما قلنا فيها فيما تقدم - بحسب قبول القابل. وإنما قبل فيها: إنها ثلاث؛ لأن من شأن الشيء الذي يبدأ أثره ضعيفاً ثم يقوى غاية القوة أن ينقسم ثلاثة أقسام، أعني: الابتداء، والتوسط، والنهاية. ولما كان مبدأ أثر النفس في النبات، ... [4:ص355-356].

يستدل مسكويه في هذه المسألة بحجة تقتضي دحض تساؤل التوحيدي عن (عدد الأنفس، ولم صارت ثلاثاً، ولم تكن اثنتين، أو أربعاً؟)؛ حيث يبدأ مسكويه إجابته باستدلال يقرر فيه أن "النفس في الحقيقة واحدة". وهذا استلزام تخاطبي يقتضي خطأ التوحيدي في مسألته، ومجانبته الصواب؛ فالسؤال - من وجهة نظر مسكويه - يجب ألا يكون عن تعداد الأنفس، وإنما عن أثرها المتعدد؛ "لأن من شأن الشيء الذي يبدأ أثره ضعيفاً، ثم يقوى غاية القوة أن ينقسم ثلاثة أقسام، أعني: الابتداء، والتوسط، والنهاية ... فأما قولك: هل يجوز أن تكون اثنتين، فهي إنما تكون واحدة أولاً، ثم اثنتين، ثم تستكمل فتصير ثلاثاً. وقد مضى شرح هذا" [4:ص356].

ويستعمل مسكويه في هذا الاستدلال الروابط الحجاجية التي تربط مكونات الجمل بعلاقات معنوية ودلالية في أغراض لغوية، كالرابط الحجاجي (ثم) الدال على التراخي في تفاضل المراتب، هكذا:



فالابتداء هو النفس النباتية التي تقبل الغذاء الموافق، وتنفض الفضلة وما ليس بموافق، ثم المتوسطة الحيوانية التي لها حواس وإرادة، ثم الناطقة العاقلة التي تفكر وتميز وتستنتج. فالتراخي هنا دل على تفاضل مراتب النفس، وأن أعلاها مرتبة الناطقة العاقل؛ فالثانية أفضل من الأولى، والثالثة أفضل من الثانية.

3. الخاتمة

أفضى البحث إلى تبيان آليات الاستدلال في سؤالات التوحيدي وأجوبة مسكويه، واتضح أن الاستدلال يتجاوز المعنى الضيق للمنطق الصوري؛ حيث يعمل المتلقي على التوفيق بين المعلومات المتغيرة من داخل الخطاب وخارجه، وهذا ما وجدناه في دراستنا لسؤالات التوحيدي وأجوبة مسكويه؛ فقد تبين أن الآليات الاستدلالية في تساؤلات التوحيدي وأجوبة مسكويه تتطوي على الحجاج وآلياته، والإستراتيجيات الحجاجية وآلياتها؛ حيث تجاوزت الاستدلالات الآليات المباشرة لمقتضيات الخطاب إلى الاستدلالات غير المباشرة للمعاني المقصودة، وذلك باستثمار كفاءات تواصلية احتوتها المدونة، هذه الكفاءات تنوعت في اعتمادها على اللغة وأدواتها، وعلى فهم القصد والكشف عن ضمنية السؤال والجواب.

وقد مكّنا البحث في آليات طرح الأسئلة وآليات الإجابة عنها إيضاح أهمية الاستدلال وحضوره في الخطاب باعتباره سيرورة تنطلق من المعاني المباشرة إلى المعاني المقصودة غير المباشرة؛ من حيث كونه أداة تمكن القارئ من استنتاج المحتويات المضمرة في الخطاب، وهذا من أبرز نتائج البحث؛ فقد تنوعت آليات الاستدلال المباشر في طرح السؤال، واحتوت على إستراتيجيات حجاجية متنوعة، من أهمها: الإستراتيجية الإقناعية، والتوجيهية التي تعكس ما يرسمه البعد الاستفهامي من إجبار المخاطب على الإجابة، بل إقناعه بما يفرضه السؤال.

وكذلك وجدنا الآليات الاستدلالية غير المباشرة في طرح السؤال بالاعتماد على القياس، والاقتضاء، والبرهان، والتعليل. ورأينا كيف استعمل التوحيدي في تساؤلاته آليات الاستدلال، واستثمرها في التفكير والالتفات إلى ما لا يلتفت إليه، وكأنه لا يطلب لأسئلته جواباً بقدر ما ينطلع إلى إثارة إشكاليات تساؤلية إلى درجة أن مسكويه يرفض أحياناً ذكر مسألته والإجابة عنها.

والأمر كذلك في الآليات الاستدلالية في طرح الجواب؛ فقد تعددت طرق الاستدلال في الأجوبة حسب الإستراتيجيات التي تتطلبها الأسئلة؛ فغلب على أجوبة مسكويه الاستدلال التوجيهي الذي يهدف إلى دحض حجج التوحيدي في تساؤلاته. كما تعددت الآليات الاستدلالية غير المباشرة التي اتسمت بالاستدلال بالقياس، والتعليل، والتضاد، والاقتضاء، وهي آليات استعملها مسكويه لأجل تصحيح مسألة أو توجيهها توجيهاً آخر.

ونتيجة لما سبق، أردنا من هذا البحث الكشف عما تنتجه الأسئلة والأجوبة من آليات استدلالية لتأويل المقاصد الظاهرة والمقاصد الضمنية في الخطاب عبر مدونة تراثية حافلة باستثارة التفكير والإمعان.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

قائمة المراجع

- [1] الشهري، عبد الهادي. إستراتيجية الخطاب: مقارنة لغوية تداولية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة (2004).

- [2] المبخوت، شكري. نظرية الحجاج في اللغة. في صمود، حمادي. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم. (351-385). تونس: كلية الآداب جامعة منوبة (1998).
- [3] بدوح، حسن. المحاوره مقارنة تداولية. الأردن: عالم الكتب الحديث (2012).
- [4] التوحيدي، أبو حيان، ومسكويه. الهوامل والشوامل، (تحقيق: أحمد أمين والسيد أحمد صقر). القاهرة: آفاق للنشر والتوزيع (2019).
- [5] عبد الرحمان، طه. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي (1998).
- [6] الرقبي، رضوان. الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله. مجلة عالم الفكر. المجلد 40/العدد 2. (2011).
- [7] صولة، عبد الله. الحجاج أطره ومنطقاته وتقنياته عبر مصنف في الحجاج -الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكان، في صمود، حمادي. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم. (297-350). تونس: كلية الآداب جامعة منوبة (1998).
- [8] بلنجر، ليونيل. عدة الأدوات الحجاجية. (ترجمة: فضيلة قوتال) في علوي، حافظ إسماعيلي. الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة. (5/121-159). الأردن: عالم الكتب الحديث (2010).
- [9] السكاكي، أبو يعقوب. مفتاح العلوم. (تحقيق: نعيم زرزور). (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية (1987).
- [10] صولة، عبد الله. الحجاج في القرآن عبر أهم خصائصه الأسلوبية. (ط2). بيروت: دار الفارابي (2007).
- [11] العزاوي، أبو بكر. اللغة والحجاج. الدار البيضاء: العمدية في الطبع (2006).
- [12] الكفوي، أبو البقاء. الكليات. (تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري). (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة (1993).
- [13] الميداني، عبد الرحمن حسن. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. (ط3). دمشق: دار القلم (1988).
- [14] مصطفى، قطب. معجم مصطلحات أصول الفقه. دمشق: دار الفكر المعاصر (2000).
- [15] بوربيا، جورجيانا. الإيتوس أو بناء الهوية في الخطاب. (ترجمة: أحمد الوظيفي). مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث (2019).
- [16] الدريدي، سامية. الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه. (ط2). الأردن: عالم الكتب الحديث (2011).
- [17] كروم، أحمد. الاستدلال في معاني الحروف: دراسة في اللغة والأصول. المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية (2000).
- [18] الخوفي، عبد الرؤوف. الضمني في الخطاب الإعلامي: مقارنة تداولية حجاجية. تونس: دار كلمة (2020).
- [19] المبخوت، شكري. دائرة الأعمال اللغوية: مراجعات ومقترحات. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة (2010).

